

ذلك معناه ان القاعدة التي تحكم العلاقات الصحيحة بين التنظيمات القطرية ذات الالتزام القومي الواحد هي قاعدة الاستقلالية الملزمة بهذه الرؤية القومية .

والاعتماد على الذات يعني عدم القاء المسؤولية في قطر من الاقطار او ساحة من ساحات النضال على اي قوة قطرية اخرى ضمن هذا الالتزام القومي . ويعني ذلك ايضا عدم الزام اي قوة قطرية قومية خارج القطر المعين باتخاذ نفس الموقف السياسي الذي يحدده تنظيم هذا القطر من قضايا المحلية . فمثلا، لا يمكن مطالبة قوى الثورة الفلسطينية بأن تتبع في مواقفها وعلاقاتها واتصالاتها العربية موقف تنظيم قطري قومي معين في هذا البلد او ذاك سواء في التحالف او في العداء . لان ذلك سيؤدي الى توريث قوى الثورة الفلسطينية في تعرجات قطرية غير فلسطينية هي في غنى عنها . . .

ان البعض لا يفهم احيانا لماذا تقيم قوى الثورة الفلسطينية علاقات مع قوى عربية معينة او انظمة عربية معينة ، ناسيا انه طالما تتم هذه الاتصالات لصالح الثورة الفلسطينية ، فهي اذن صحيحة ، وان من يقرر المصالح من المضار هو وحده التنظيم القطري المعني دون اي تدخل او وصاية .

كما تعني الاستقلالية التنظيمية ، والاعتماد على الذات عدم التدخل في شؤون المنظمات القطرية للساحات النضالية الاخرى . فلئن كانت النظم تلتزم فيما بينها علنا على الاقل بمبدأ احترام « السيادة » (!!!) فان التنظيمات تلتزم دون قانون مكتوب احترام آراء التنظيمات القطرية الثورية على ساحاتها وعدم التدخل في شؤونها التنظيمية وعلاقاتها مع الجماهير في قطرها لا لاسباب قانونية او تتعلق « بالسيادة » ، وانما لانه من الخطا ان يطرح تنظيم من التنظيمات في قطر معين نفسه بديلا عن التنظيم الثوري في قطر آخر . . . سيكون ذلك بمثابة محاولة فرض وصاية ، ولن تؤدي مهما بلغت درجة صدق النوايا الا الى الفشل والمشاكل والانشقاقات . . .

وبتطبيق مبدأ الاستقلالية التنظيمية والاعتماد على الذات تكون قاعدة العلاقة بين التنظيمات القطرية ذات الرؤية القومية الواحدة هي قاعدة الندية الاخوية اي المساواة الكاملة بين كل هذه التنظيمات دون تمييز على اساس امكانيات هذا التنظيم او قطره المعين ، وذلك عند مناقشة القضايا القومية العامة المشتركة .

اما في مجال تبادل الخبرة والعون ، وهو أمر ممكن وواجب ، فان ما يقدم يقدم بشكل اخوي ودون اي شروط او تدخل ، وبالذات في مجال تحديد المراقف